

اسم المحكوم عليه

خلاصة الحكم

اسامه جريس اسكندر	غرامة عشرة دينار والرسوم
ميايل مصطفى وهبي التل	غرامة عشرة دينار والرسوم
مسالح سلاية ناصر	غرامة عشرة دينار والرسوم
محمد شوش علوان	غرامة عشرة دينار والرسوم
جناد محمد سالم	غرامة خمسة دينار والرسوم
فهي احمد عبد الرحمن	غرامة عشرة دينار والرسوم
خف محمد عبد الله	غرامة عشرة دينار والرسوم
خلف محمد وارد	غرامة عشرة دينار والرسوم
محمد تويح عبيد	غرامة عشرة دينار والرسوم
محمد موسى حسان	غرامة عشرة دينار والرسوم
حسن خليل نين	غرامة عشرة دينار والرسوم
محمد ارجيل حيدان	غرامة خمسة عشر دينار والرسوم
سليم جحيش علي	غرامة خمسة عشر دينار والرسوم
علي فرحان صيران	غرامة خمسة عشر دينار والرسوم
سلامه سليمان القعير	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
خلف مسلاح مسلم	غرامة عشرة دينار والرسوم
خلل علي طويريش عويدات	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
فتحي خليل احمد مصطفى	غرامة عشرة دينار والرسوم
يخانييل خضر سلمان	غرامة عشرة دينار والرسوم

الجمهورية العربية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٠ ربيع ثاني سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١ كانون اول سنة ١٩٨٧ م العدد ٣٥١٥

الفرس

٢٢٧١	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ قانون تصديق الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية من أجل استثمار مياه نهر اليرموك
٢٢٧٦	وثائق ابرام اتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك
٢٢٧٩	نظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ نظام جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية
٢٢٨٣	التعليمات التنظيمية لتلقي التبرعات لدعم صندوق المعونة الوطنية لسنة ١٩٨٧
٢٢٨٤	تعليمات رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ تعليمات مواعيد الدوام والابتحانات والعطل لمدارس
٢٢٨٦	تعليمات معدلة للتعليمات الخاصة بتحديد مدة التاخير للسيارات غير الأردنية لسنة ١٩٨٧

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من أول عمل

نحسب الله الملك عبد الله بن الحسين

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره وافعالته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧

قانون تصديق الاتفاقية المعقودة

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الجمهورية العربية السورية

من اجل استثمار مياه نهر اليرموك

المادة ١ - يسمي هذا القانون (قانون تصديق الاتفاقية المعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية من اجل استثمار مياه نهر اليرموك لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون المعقودة في عمان بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية من اجل استثمار مياه نهر اليرموك صحيحة وناذرة المفعول بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٧/١١/٤

الحسين بن طلال

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي
رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي

وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الخارجية طاهر المصري
وزير المواصلات محي الدين الحسيني
وزير التربية والتعليم نوقان الهنداوي

وزير المالية وزير التكوين والصناعة والتجارة د. حنا هوده
وزير الشؤون الاقتصادية والمشاريع د. رجائي المشر
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبد العزيز الخطاط
وزير شؤون الارض المحطة مروان دودين

وزير الاعلام والثقافة والسباحة والآثار محمد الخطيب
وزير النقل المهندس احمد دحقان
وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. عبد الحاميد
وزير الشباب والخدمة المدنية د. عبد الحاميد
وزير الداخلية د. طاهر تميم
وزير الصحة د. زيد حمزة رياض الشكعة
وزير العدل

اتفاقية

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

من اجل استثمار مياه نهر اليرموك

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية ، تثبينا لوامر العروبة والاخوة والعلاقات الميزة القائمة بين البلدين الشقيقين ، وتأكيدا للتعاون المخلص فيما بينهما ،

بعد الاطلاع على نتائج المباحثات التي جرت بين وديهما في دمشق بتاريخ ١-٥ موز ١٩٨٧ و ١١-١٢ اب ١٩٨٧ حول استثمار مياه نهر اليرموك الواردة في الاتفاقية الموقعة بين البلدين في دمشق بتاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٥٣ ، وتقديرا للمنافع التي يمكن تأييدها للبلدين عن طريق جمع واستغلال مياه الحوض المذكور بشكل حكم لتأمين ري الاراضي الزراعية وتوليد القوى الكهربائية .

قررنا عقد هذه الاتفاقية ، وقد دانبتا ممثلها لهذا الغرض السيدين .

زيد الرفاعي رئيس الوزراء ممثلا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

للكثير عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء ممثلا لحكومة الجمهورية العربية السورية .

وبعد تبادل التفويض بطلاق الصلاحيات بين البلدين ، ووجوده مطابقة للاسول ، تم الاتفاق على مايلي :

المادة الاولى

يقصد لاغراض هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة فيما يلي المعاني المبينة ازاها :

- ١ - الاردن : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
- ب - سورية : حكومة الجمهورية العربية السورية
- ج - الدولة : الاردن او سورية حسب مقتضيات المعنى
- د - وادي الاردن : وادي نهر اليرموك
- هـ - سد وخزان الوحدة : سد لجمع المياه على نهر اليرموك وخزان لحفظها بقباب في اراضي سورية والاردن على مقربة من محطة المغارن
- و - مركز توليد سد الوحدة : منشأة لتوليد الكهرباء تقع على شفة الجنوبية لنهر اليرموك ضمن سد الوحدة
- ز - مشروع اليرموك : سد وخزان الوحدة ومنشأة توليد الطاقة الكهربائية والمباني والمنشآت التابعة لها بحكم الضرورة قرب محطة المغارن وكذلك تحويل الخط الحديد الحجازي
- ح - اللجنة المشتركة : اللجنة السورية الاردنية المنصوص عنها في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

لاسباب طبيعية وحقوقية تقرر الدولتان انه يمكن

الحصول على المياه الاضافية والطاقة الكهربائية التي يحتاجها البلدان بصورة اقتصادية وعملية عن طريق انشاء سد الوحدة وتبعا لذلك توافقتان على انشاء المنشآت التالية :

١ - سد وخزان الوحدة وهما سد يعد لجمع مياه النهر وخزان مقام على نهر اليرموك في الاراضي الاردنية والسورية وعلى مقربة من محطة المغارن في سورية وهذه المياه بعد توليد الطاقة الكهربائية وارواء الاراضي الاردنية والاستعمالات الاخرى في المشاريع الاردنية وكذلك لارواء الاراضي السورية الواقعة بعد

هكذا من اهل

موقع السد والمحاذية لجرى النهر حتى منسوب ما لتي متر فوق سطح البحر .
ب - منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه الخزان الخارجة من السد .
ج - تحويل الخط الحديدي الحجازي المتسد في وادي اليرموك بحسب مقتضيات المشروع وإنشاء سائر المباني والمنشآت التي يقتضيها .

المادة الثالثة

مع مراعاة نص المادة التاسعة من هذه الاتفاقية يكون الأردن مسؤولاً عن إنشاء مشروع اليرموك وتمويل جميع مراحل العمل بالدراسات والتصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة ، وتقدم سورية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية للعاملين في المشروع بشكل يسمح لهم الدخول إلى الأراضي السورية ، ضمن منطقة المشروع ، للقيام بالأعمال المتعلقة به وذلك خلال جميع مراحل العمل وضمن حدود الانظمة المرعية لديها ، ووفق أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

تقوم كل من الدولتين بالتعويض على أصحاب الأراضي والمعارات والمنشآت التي تستملك ضمن أراضيها لأغراض مشروع اليرموك وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدولتين كما تلتزم سورية بتسوية جميع حقوق وادعاءات الأفراد المتعلقة بحقوق المصارف والتعويض على أصحابها ، ويلتزم الأردن بتحمل جميع التعويضات والتنفقات المدفوعة في سورية مقابل ذلك الاستهلاك وتلك الحقوق .

المادة الخامسة

يستخدم العمال الأردنيون والسوريون في إنشاء مشروع اليرموك بالقدر اللازم ، ويستخدم الفنيون الأردنيون والسوريون أثناء فترة الدراسات والتفصيل والصيانة ، وتعامل شركات القطاع العام الانشائي في سورية معاملة الشركات الانشائية الأردنية لأغراض إنشاء المشروع .

المادة السادسة

يقوم الأردن بتصميم وإنشاء سد الوحدة بارتفاع إجمالي قدره مائة متر بما فيها بوابات المفيض وذلك لتخزين المياه المرة في نهر اليرموك بعد تأمين المياه لأملاء خزانات السدود السورية المحددة في الجدول المرفق ومقدار تخزينها وفق سورية في الحفاظ على كمال هذا المخزون من المياه والذي يعتبر جزءاً من هذه الاتفاقية لا يتجزأ - على أن يراعى في تصميم وإنشاء السد إمكانية تلغيته مستقبلاً لزيادة سعة التخزين (تعلية وسعة يمكن تبريرها فنياً واقتصادياً) بموافقة الدولتين .

المادة السابعة

١ - تحتفظ سورية بحق التصرف بمياه جيب الينابيع التي تنجر في أراضيها في حوض اليرموك وروافده باستثناء المياه التي تنجر ما قبل السد تصب في المنسوب مائتين وخمسين متراً ، وتحتفظ بحق الانتفاع بالمياه التي ترد من نهر وروافده فيها بعد السد لأرواء أراضيها المحاذية لجرى النهر .
ب - يحق للأردن أن يتصرف بالمياه المتبقية من الخزان ومركز توليد سد الوحدة لتوليد الطاقة الكهربائية .
ج - توزع الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها في منشأة سد الوحدة الكهربائية بين الأردن وسورية بنسبة (٢٥ ٪ للأردن و ٧٥ ٪ لسورية) .

المادة الثامنة

تكون سورية مسؤولة عن إعادة تنفيذ تحويل الخط الحديدي الحجازي وفق مقتضيات المشروع ، وإنشاء سائر المباني التي يقتضيها ذلك ، ويعتمد الأردن بدفع جميع النفقات المترتبة على هذا التنفيذ وإنشاء .

المادة التاسعة

تشكل لجنة مشتركة أردنية سورية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وتنظيم الحقوق والالتزامات التي اكتسبتها وتبطلها الدولتان وممارسة هذه الحقوق والالتزامات والنظر في جميع القضايا التي قد تنشأ عن تطبيقها . تعتبر اللجنة المشتركة هيئة قانونية ذات شخصية اعتبارية ويتبع أعضاؤها بالامتيازات والحقوق الدبلوماسية لدى الدولة الأخرى التي لا يطلونها .

وتتألف اللجنة المشتركة من ثلاثة أعضاء من كل دولة على أن يكون رئيس كل جانب بترتبة وكيل وزارة أو معاون وزير ، ويحق للجنة المشتركة أن تسترشد بخبراء ومستشارين وأن تستخدم مساعدين وفنيين وموظفين من رعايا الدولتين أو غيرها حسب الضرورة للتفويض بأعمالها .

يمثل اللجنة لدى الغير رئيساً ممثلي الجانبين مجتمعين غير منفردين .
تقوم اللجنة بجميع المهام الموكلة اليها وفق أحكام هذه الاتفاقية وفي حال قيام خلاف بين أعضائها ومقدم تمثيلهم من التوصل إلى نتيجة حاسمة على نحو يضمن اتفاق ممثلي الطرفين فيها ، يتوجب على الأعضاء تقديم تقرير فوري بذلك لحكومتهم البلدين ، وعلى الحكومتين أن تتويا في الحال بنقض الخلاف وإيجاد الحلول الموضوعية التي تضمن حسن استمرار العمل بما يكفل حقوق الطرفين وفق أحكام هذه الاتفاقية عن طريق الاتصال المباشر بينهما .

تضع اللجنة المشتركة نظاماً داخلياً ، ينظم أعمالها ، ويعتمد هذا النظام من رئيسي حكومتهم البلدين .

المادة العاشرة

يحق لممثلي الدولتين وأعضاء اللجنة المشتركة وموظفي الهيئات الفنية العاملة في المشروع وسائر العاملين فيه ، التجول في الأراضي التي تقع عليها منشآت مشروع الوحدة والأراضي المجاورة التي تحددها اللجنة المشتركة لمقتضيات العمل ، بعد الحصول على تفويض ذلك من اللجنة المشتركة بمطع على شكل أوراق هوية خاصة تصدرها اللجنة ، وذلك في حدود مسطحات مساحات القيام بالدراسات والأبحاث وأعمال الإنشاء والإدارة والصيانة دون التقييد بالإجراءات الناتجة عن تطبيق قوانين وأنظمة الجوازات وغيرها من الأنظمة المرعية لدى الدولتين .

وفيما عدا ذلك تبقى القوانين المحلية لكل من الدولتين معمولاً بها كليا على أراضيها .

المادة الحادية عشرة

تقوم كل من الدولتين ضمن أراضيها حسب توصيات اللجنة المشتركة بأخذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أو تخفيف تراكم الرواسب في الخزان المشترك بما في ذلك العمل على حفظ القرية من الانجراف والتخريب ومنع الحشائش وسد الأخاديد وغيرها من الوسائل التي تساعد على الاستفادة من سعة الخزان على أبعدها حد ، على أن يتحمل الأردن سائر النفقات المترتبة على إنجاز هذه الأعمال .

المادة الثانية عشرة

يحق لكلا الدولتين الاستفادة من بحيرة السد الواقعة في أراضيها لاستثمارها وتشغيلها ومبانيها في أغراض السياحة وتربية الأسماك بما لا يتعارض مع إدارة منشآت سد الوحدة .

المادة الثالثة عشرة

تبقى الحدود القائمة بين البلدين على ما هي عليه قبل إقامة سد الوحدة ومنشآته ، وتعتبر مرسومة على سطح المياه .

المادة الرابعة عشرة

يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً للإجراءات الدستورية لكل من الطرفين المتعاقدين ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الإبرام .
يجوز تعديل هذه الاتفاقية بملاحق يتم التصديق عليها وتبادل وثائق إبرامها وفق إجراءات تصديق هذه الاتفاقية وإبرامها .

تصدقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية ، على نسختين باللغة العربية لهما ذات القوة وتعتبر كل منهما أصلاً ، وسلمت نسخة إلى كل من الطرفين .

المادة الخامسة عشرة

تلقى الاتفاقية الموقعة بين الدولتين في دمشق بتاريخ ٤ حزيران ١٩٥٣ حول استثمار مياه نهر اليرموك .

وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٧/١/٣

عن المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الوزراء
رئيس مجلس الوزراء

من الجمهورية العربية السورية
الدكتور عبد الرؤوف الكسم
رئيس مجلس الوزراء

هكذا من الأصول

الجدول المرفق مع الاتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية من اجل
استثمار مياه نهر اليرموك

اسم الوادي	اسم السد	منسوب التخزين (م)	الحجم التخزيني مليون متر مكعب	ملاحظات
الذهب : السهوة (البلاطة)		١١٠٠	١٠٠	
رساس		١٠٠٠	٢٥٠	
غدير الصوف		٧٠٠	١٦٠	
الغارية الشرقية		٧٥٠	٥٠٠	
عتيلان		٥٢٥	١٧٠	
الزبدى :				
النامية		٥٧٠	١٠٠	
العين		١٢٥٠	١٥٠	
حوران		١٢٠٠	١٦٥	
سهوة الخضر		١٤٢٠	٨٧٥٠	
درعا الشرقي		٥٥٠	١٥٠	
المرام :				
شيخ مسكين		٥٤٠	١٥٠٠	
الطبع ٢-١		٥٠٠	٤٥٠	
طفس		٤٥٠	٢١٠	
عدوان		٤٢٥	١٧٥٠	
العلان :				
تسيل		٥٣٥	٦٠	
الفل		٤٦٥	٥٥	
سحم الجولان		٤٤٠	٢٠٠٠	
الهجرة		٧٤٠	٨٥	
الرقاد :				
المنظرة		٦٤٥	٢٣	ان مياه هذا الوادي تصب
روحيانة		٨٧٠	١٠	خلف سد الوحدة
بريتانة		٧٧٥	١٨	
كودنة		٧٣٥	٣٠٠٠	
غدير البستان		٥٩٠	١٢٠٠	
جسر الرقاد		٥٠٥	٩٠٠	
مليديين		٤٢٠	٥٥	

— ملاحظة : ان السدود ١ - البطم ٢٠٠ مليون متر مكعب (الحوضين الصبيلين لهذين السدين مغلقتين
٢ - الروم ٢٠٠ مليون متر مكعب (ولا يصبان في روافد اليرموك
جويلين

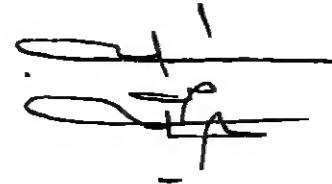
— يروي مشروع ري اليرموك الاسفل بمساحة ٦٨٠٠ هكتار
— يروي مشروع ري اليرموك الاعلى بمحاصيل شتوية بمساحة ١٠٥٠٠ هكتار

بعون الله وتوفيقه

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

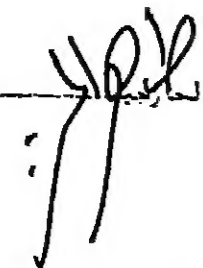
بعد ان اطلعنا على اتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك واقامة سد الوحدة والموتة
بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية نعلن موافقتنا وتنازلنا
عليها في مجموعها وتغصلاتها وتتعهد بان نقوم بما ورد فيها وتلائم بتوابعها ولن نسمي
بانن الله بالا خلال بها .

لذلك امرنا بوضع حائتها ووقعنا عليها حسب الاسـ



صدر عن بلاطنا الهاشمي في اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع الاول عام الف
واربعماية وشانية هجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني عام الف وتسعمائة
وسبع وشانين ميلادية .

وزير الخارجية



هكذا من أهل

لما كانت حكومة الجمهورية العربية السورية ، وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية
قد وقعتا في عمان بتاريخ ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ الموافق ٣ ايلول ١٩٨٧ م اتفاقية
استثمار مياه نهر اليرموك .

وبعد الاطلاع على هذه الاتفاقية وامعان النظر فيها جملة وتفصيلا ، نعلن
انها قد اقرت بموجب القانون رقم ٣٢ الصادر بتاريخ ٢ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ
الموافق لـ ٢٣ تشرين ثاني ١٩٨٧ م واننا سنلتزم بجميع ما ورد فيها وبلاخطه
بكمال الامانة والاخلاص .

لذا فقد امرنا بوضع خاتم الجمهورية العربية السورية ووقعنا
بيدنا .

دمشق في ٣ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٤ تشرين ثاني ١٩٨٧ م

رئيس الجمهورية العربية السورية

وزير الخارجية




محضر تبادل وثائق ابرام اتفاقية استثمار مياه نهر
اليرموك الموقعة في عمان بتاريخ ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ
الموافق ٣ ايلول ١٩٨٧ بين المملكة الاردنية
الهاشمية وبين الجمهورية العربية السورية

نحن الموقعين ادناه :

السيد زيد الرفاعي رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية
السيد محمود الزعبي رئيس مجلس وزراء الجمهورية العربية السورية

اجتمعنا في الساعة الرابعة عشرين من يوم الاربعاء الواقع في ٤ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ الموافق
في ٢٥ تشرين ثاني ١٩٨٧ لتبادل وثيقتي الابرام الصادرتين عن كل من :

جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٧
السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٤/١٧/١٩٨٧

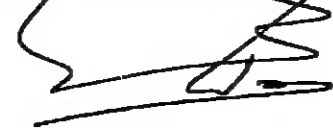
والمتعلمتين باتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك الموقعة في عمان بتاريخ ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ الموافق
في ٣ ايلول ١٩٨٧ م بين المملكة الاردنية الهاشمية وبين الجمهورية العربية السورية .

وبعد الاطلاع على هاتين الوثيقتين وجدنا صالحتين ومستوفيتين للشكل ، فبادلناهما واقـراراً
بذلك نظمنا هذا المحضر على نسختين اصليتين باللغة العربية ووقعنا عليهما بتوقيعنا .

دمشق في ٤ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٥ تشرين ثاني ١٩٨٧ م

عن الجمهورية العربية السورية

عن المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من الأهل

نحس ولسين لافندل ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧

نظام جمعية الكشافة والمرشدات الاردنية
صادر بالاستناد الى الفترة (١٤) من المادة ٧ من قانون
رعاية الشباب رقم ٨ لسنة ١٩٨٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام جمعية الكشافة والمرشدات الاردنية لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حينها وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة الشباب
الوزير	:	وزير الشباب
الجمعية	:	جمعية الكشافة والمرشدات الاردنية المؤلفة ونسق احكام هذا النظام
المفوضية	:	مفوضية الكشافة والمرشدات في المحافظة او اللواء .

المادة ٣ - تؤلف في المملكة جمعية اهلية تسمى (جمعية الكشافة والمرشدات الاردنية) مركزها مدينة عمان ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري وفقا لاحكام قانون رعاية الشباب المعمول به وتعمل على دعم الحركة الكشفية والارشادية في المملكة ونشر رسالتها وتوثيق علاقاتها مع الهيئات الكشفية والارشادية العربية والدولية

المادة ٤ - الجمعية هيئة اهلية تتألف من :-

- الهيئة العامة
- اللجنة التنفيذية
- الامانة العامة
- المفوضيات الكشفية والارشادية في المحافظات والالوية

المادة ٥ - ١ - تشكل الهيئة العامة للجمعية كما يلي:

- ١ - رئيس قسم الكشافة رئيسه قسم المرشدات في كل من وزارتي الشباب والتربية والتعليم .
- ٢ - ثلاثون عضوا من قادة الكشافة وقائدات المرشدات من حملة الشارة الكشفية فما فوق من العاملين في وزارة التربية والتعليم يختارهم وزير التربية والتعليم .
- ٣ - خمسة عشر عضوا من قيادة الكشافة وقائدات المرشدات من حملة الشارة الكشفية فما فوق من العاملين في وزارة الشباب يختارهم الوزير .
- ٤ - عشرة اعضاء من ذوي الخبرة في الحركة الكشفية والارشادية يختارهم الوزير .

ب - يشترط في عضو الهيئة العامة للجمعية ان يكون اردنيا غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف

ج - تعقد الهيئة العامة للجمعية اجتماعا عاديا خلال النصف الثاني من شهر شباط من كل سنة بدعوة من رئيس الجمعية للنظر في الامور المدرجة على جدول الاعمال ولها ان تعقد اجتماعا غير عادي في اي وقت خلال السنة بدعوة من رئيسها ، وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور اغلبية اعضائها وتتخذ قراراتها بالاغلبية او بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين .

د - يعين الوزير رئيسا للجمعية ونائبا له وامينا عاما لها من بين اعضاء الهيئة العامة .

المادة ٦ - تمارس الهيئة العامة الاختصاصات التالية :

- ١ - اقرار السياسة العامة للجمعية .
- ب - اقرار الميزانية السنوية للجمعية والتصديق على حساباتها الختامية .
- ج - النظر في تقرير مدقق الحسابات وامداد القرار المناسب بشأنه .
- د - اقرار التعليمات التي تضعها اللجنة التنفيذية لتنفيذ اهداف الجمعية .
- هـ - تحديد رسوم الانتساب للجمعية ورسوم الاشتراكات السنوية فيها .
- و - انتخاب اربعة اعضاء من الهيئة العامة لعضوية اللجنة التنفيذية على ان يكون اثنان منهم من قادة الكشافة واثنان من قائمات المرشدات .
- ز - تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات الجمعية .

المادة ٧ - ١ - تؤلف اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس الجمعية وعضوية كل من :-

- ١ - نائب رئيس الجمعية
- ٢ - امين عام الجمعية
- ٣ - ممثلين اثنين عن وزارة التربية والتعليم يسميها وزير التربية والتعليم .
- ٤ - ممثلين اثنين عن وزارة الشباب يسميها الوزير .
- ٥ - ممثل عن وزارة التعليم العالي يسميه وزير التعليم العالي .
- ٦ - شخصين من ذوي الخبرة في الحركة الكشفية والارشادية او في مجال الخدمة العامة يختارهما الوزير .
- ٧ - اربعة من قادة الكشافة والمرشدات من بين المنتخبين والمنخبات بموجب الفقرة ١٠ من المادة ٦ من هذا النظام .
- ب - تكون مدة عضوية اللجنة التنفيذية اربع سنوات .
- ج - تختار اللجنة التنفيذية من بين اعضائها امينا للصندوق .

المادة ٨ - ١ - تمارس اللجنة التنفيذية الاختصاصات التالية :-

- ١ - اقتراح مشاريع التعليمات المنطوقة بنشاطات الجمعية وتنفيذ اهدافها .
- ٢ - تنظيم المؤتمرات والندوات والتجمعات الكشفية والارشادية العامة على المستويات المحلية والعربية والدولية وتنسيق المشاركة فيها .
- ٣ - اعداد الخطط السنوية والتقارير الادارية والمالية ومشروع الموازنة العامة للجمعية وعرضها على الهيئة العامة .
- ٤ - تشكيل اللجان الفرعية على مستوى الجمعية ومناقشة واقرار توصياتها .
- ٥ - تشكيل المفوضيات في المحافظات والالوية وفق الحاجة والاشراف على اعمالها ومبايعتها واصدار التعليمات اللازمة لتشكيل الوحدات والمجموعات الكشفية والارشادية وتسجيلها وتحديد مراحلها والتسميات الخاصة بها .
- ٦ - تحديد الزي والشارات للمراحل المختلفة في العمل الكشفي والارشادي وتحديد الالوان والكشافة والارشادية ونحوها .
- ٧ - تنسيق النشاطات الكشفية والارشادية بين القطاعات الكشفية والارشادية .
- ٨ - تعيين الموظفين الاداريين لمساعدة امين عام الجمعية وتحديد رواتبهم ومهامهم وشروط تعيينهم وانهاء خدماتهم وسائر حقوقهم المالية .

هكذا من الأصول

ب - تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون رئيس الجمعية أو نائبه في حالة غيابه من بينهم وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

ج - تنفذ القرارات المتعلقة بتبثيل الجمعية في المؤتمرات والندوات واللقاءات وأي نشاط خارجي آخر بعد موافقة الوزير .

المادة ٩ - ١ - يمثل الجمعية لدى الغير رئيسها وهو المسؤول عن سير العمل فيها والإشراف على أنشطتها ولجانها .

ب - يمارس نائب رئيس الجمعية أعمال رئيس الجمعية في حالة غيابه .

ج - يتولى أمين الصندوق الإشراف على الأمور المالية في الجمعية .

د - يتولى أمين عام الجمعية الإشراف على الجهاز الوظيفي التنفيذي في الجمعية وهو مسؤول عن التسيير الإداري اليومي لأنشطتها وتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية .

المادة ١٠ - تكون المفوضية مسؤولة عن تسيير الأعمال الكشفية والإرشادية العامة الخاصة بالجمعية في المحافظة أو اللواء حسب مقتضى الحال .

المادة ١١ - للجمعية علم خاص بها وشارة محددة لها ويكون شعارها الرسمي (واعدوا) .

المادة ١٢ - ١ - تتكون الموارد المالية للجمعية مما يلي :

١ - رسوم انتساب الأعضاء واشتركاؤهم المنويّة .

٢ - عوائد استثمار أموال الجمعية .

٣ - بدل الهويات والشعارات التي تصدرها الجمعية كما تحدده اللجنة التنفيذية .

٤ - الهبات والتبرعات التي تقدم للجمعية بموافقة الوزير .

ب - تودع أموال الجمعية في أحد المصارف التي تختارها اللجنة التنفيذية ويتم الصرف بقرار منها .

ج - رئيس الجمعية أو نائبه في حالة غيابه وأمين الصندوق مفوضان بالتوقيع مجتمعين على مستندات الصرف والشيكات .

د - تخضع حسابات الجمعية لتدقيق الوزارة .

المادة ١٣ - ١ - تحل المفوضيات الكشفية والإرشادية في المحافظات والالوية بقرار من اللجنة التنفيذية للجمعية وتحل اللجنة التنفيذية بقرار من الوزير .

ب - تنتهي العضوية في الجمعية في إحدى الحالات التالية :

١ - الاستقالة .

٢ - فقدان الصلة التبليبية .

٣ - ارتكاب مخالفة مسلكية بناء على تقرير من لجنة تحقيق يشكلها رئيس الجمعية .

٤ - عدم صديق العضو للتأدية المالية المقررة لمدة تزيد على ستة أشهر بعد إذاره ويستفيد مضمونه بعد تسديد الالتزامات المترتبة عليه .

المادة ١٤ - تطبق الجمعية أحكام الأنظمة الكشفية والإرشادية العربية والدولية والتعليمات الصادرة بموجبها في كل ما لم يرد عليه نص في هذا النظام .

المادة ١٥ - للوزير إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام شريطة عدم تعارضها مع أحكامه .

الحسين بن طلال

١٩٨٧/١٠/٢١

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جودة	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء زيد الرفاعي
وزير شؤون الأرض المحتلة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الخارجية ظاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني
وزير المالية د. هنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الأشغال العامة المهندس محمود الحوامدة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الاعلام والثقافة والسباحة والآثار محمّد الخطيب	وزير النقل المهندس احمد دحقان	وزير التعليم العالي وزير التربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الأسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير الشباب د. عيد الدحيات	وزير الداخلية رجائي الدجاني	وزير الصحة وزير العدل وزير رياض الشكعة

هكذا من أوائل

التعليمات التنظيمية لتلقي التبرعات

ادعم صندوق المعونة الوطنية

صادره بمقتضى الفقرة د من المادة ٦

من قانون صندوق المعونة الوطنية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (التعليمات التنظيمية لتلقي التبرعات لدعم صندوق المعونة الوطنية لسنة ١٩٨٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات معانيها المرادفة لها مالم تدل القرينة على غير ذلك : -

الصندوق	: صندوق المعونة الوطنية
المجلس	: مجلس ادارة الصندوق
الرئيس	: رئيس مجلس ادارة الصندوق
المدير العام	: مدير عام الصندوق
الدائرة المختصة	: دائرة الاعلام الاجتماعي في الصندوق
اللجنة	: اللجنة الاعلى للمعونة الوطنية
أمين الصندوق	: أمين صندوق اللجنة الاهلية للمعونة الوطنية

المادة ٣ - تتناط بالمكتب المختص بمهمة تنظيم تلقي التبرعات لدعم الصندوق ومتابعتها بواسطة اللجان الاهلية للمعونة الوطنية المشكلة بموجب تعليمات التنظيم الاداري للصندوق المعمول بها وذلك بشرف الدائرة المختصة ومتابعتها .

المادة ٤ - تتم عملية تلقي التبرعات وبجميع الحالات بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من المجلس وتكون هذه الوصول باسم الصندوق يتألف كل منها من اصل وثلاث نسخ ويحمل رقما متسلسلا يدرج فيه اسم المكتب ، واسم اللجنة واسم الكيل للمستلم وتوقيعه ووظيفته ومقدار المبلغ التبرع به رقما وكتبه وتاريخ الدفع وتختتم الوصول بالخاتم المعتمد للجنة .

المادة ٥ - تحتفظ اللجنة بالسجلات والخلاصات المالية ودفاتر وصول المقبوضات الخاصة بالتبرعات في القر الذي تعتمده وفقا للاصول المحاسبية المعتمدة .

المادة ٦ - تودع الاموال التبرع بها للصندوق في البنك الذي يحدده رئيس المجلس .

المادة ٧ - يلتزم كل من رئيس اللجنة ونائبه وامين الصندوق بتقديم كماله ماليه بقيمة الف دينار مصدقة لدى الكاتب العام .

المادة ٨ - تعتبر دفاتر وصول المقبوضات لغايات تلقي التبرعات والمسلمة للجنة عهده في ذمة المستلم يلتزم باعادة الكعب والنسخة الاخرى منه الى المركز الرئيسي او المكتب المختص .

المادة ٩ - للجنة تلقي التبرعات بأي صوره من الصوريها في ذلك التقدي او المعدنية او الورقية او التحويلات والشيكات المسحوبه على احد البنوك .

المادة ١٠ - تنزل المبالغ التبرع بها للصندوق مباشرة او بواسطة اللجنة الاهلية من الدخل الخاضع لضريبة الدخل من السنة التي دفعت فيها وذلك وفقا لاحكام قانون ضريبة الدخل المعمول به .

المهندس خالد الحاج حسن
وزير العمل والتنمية الاجتماعية

تعليمات رقم ١٠ لعام ١٩٨٧

تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والمطل للدارس

صادرة بمقتضى المادتين (١١٢ ، ١١٦) من قانون التربية والتعليم

رقم ١٦ لعام ١٩٦٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والمطل للدارس لعام ١٩٨٧) ويعمل بها من تاريخ صدورهما .

المادة الثانية : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم الاربعاء ١٩٨٧/٨/٢٦ لتوزيع الحصص واعداد برنامج توزيع الدروس الاسبوعي . ويرتيب لطلاب الطلبة وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة الثالثة : تبدأ امتحانات الاكمل عن العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم الاثنين ١٩٨٧/٨/٢١ لكافة الطلبة الكليين . باستثناء طلبة الصف الاول الثانوي المنهي السابق والزماعي والبريدى والفندقي الذين تبدأ امتحانات الاكمل لهم صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٧/٧/٢١ .

المادة الرابعة : يبدأ دوام الطلبة للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ لدفع التبرعات المدرسية . ويسمى الدرس المدرسية وتسجيل المقولين منهم . وتعريفهم بمرافق المدرسة وما يهمهم من تعليمات صباح يوم الاربعاء ١٩٨٧/٩/٢ .

المادة الخامسة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم السبت ٨٧/٩/٥

المادة السادسة : يعقد امتحان نصف الفصل الدراسي الاول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٧/١١/٧ الى مساء يوم الاثنين ١٩٨٧/١١/١٦ .

المادة السابعة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول لجميع الصفوف باستثناء الصف الثالث الثانوي في الفترة من صباح يوم الاربعاء ١٩٨٧/١٢/١٦ الى مساء يوم الاربعاء ١٩٨٧/١٢/٢٣ .

المادة الثامنة : تبدأ عطلة الشتاء صباح يوم الخميس ١٩٨٧/١٢/٢٤ وينتهي مساء يوم الجمعة ١٩٨٨/١/١٥

المادة التاسعة : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ١٩٨٨/١/١٦

المادة العاشرة : يعقد امتحان نصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٨/٢/٢٦ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٨/٢/٢١

المادة الحادية عشر : تبدأ عطلة الربيع من صباح يوم السبت ١٩٨٨/٤/٢ الى مساء يوم الخميس ٨٨/٤/١٤

المادة الثانية عشرة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني لجميع الصفوف باستثناء الصف الثالث الثانوي في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٨/٦/١١ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٨/٦/١٦ .

المادة الثالثة عشرة : تحدد المدارس الثانوية المهنية موعد بدء الامتحانات العملية فيها حسب ظروف كل مدرسة .

المادة الرابعة عشر : يوضع ترتيب خاص لطلبة الصفوف الابتدائية الثلاثة الاولى ضمن بواسطة دولهم خلال فترة الامتحانات ، واستقرار دراستهم كالمعتاد في كلا الفصلين .

هكذا من الأهل

المادة الخامسة عشرة : تبدأ العطلة الصيفية للطلبة صباح يوم السبت ١٨/٦/١٩٨٨ ، ويستمر دوام الهيئات التدريسية حتى يتم اعداد الفتاوى والشهادات المدرسية في موعد اقصاه مساء يوم الاثنين ٢٠/٦/١٩٨٨ .

المادة السادسة عشرة : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ ، صباح يوم الاربعاء ١٠/٨/١٩٨٨ لتوزيع الحصص ، واعداد برنامج الدروس الاسبوعي ، وترتيب استقبال الطلبة وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة السابعة عشرة : تبدأ امتحانات الالكال عن العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم الاحد ١٤/٨/١٩٨٨ لكافة الطلبة المكملين ، باستثناء طلبة نصف الاول الثانوي المهني الصناعي والزراعي والتمريضي والفنني الذين تبدأ امتحانات الالكال لهم صباح يوم الثلاثاء ١٩/٧/١٩٨٨ .

المادة الثامنة عشرة : يبدأ دوام الطلبة لدفع القبرعات المدرسية ، وتسلم الكتب المدرسية ، وتسجيل المنقولين منهم وتعريفهم بمرافق المدرسة ، وما يهيمهم من تعليمات صباح يوم الاربعاء ١٧/٨/١٩٨٨ .

المادة التاسعة عشرة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ صباح يوم السبت ٢٠/٨/١٩٨٨ .

المادة العشرون : تعطّل المدارس في الاعياد والمناسبات التالية :

١. عيد رأس السنة الهجرية	١ محرم
٢. عيد المولد النبوي الشريف	١٢ ربيع الاول
٣. عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم	١٤ تشرين الثاني
٤. عيد الاسراء والمعراج النبوي الشريف	٢٧ رجب
٥. عيد العمري	١ ايار
٦. عيد الفطر السعيد	٢٩ رمضان وليلة خمسة ايام
٧. عيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية	٢٥ ايار
٨. يوم الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش	١٠ حزيران
٩. عيد الاضحى المبارك	٩ ذي الحجة وليلة ستة ايام
١٠. عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم	١١ آب

المادة الحادية والعشرون : بالإضافة الى ما سبق تعطّل المدارس الخاصة بها بتقضى ونص المادة ٧٢ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة الثانية والعشرون : للموظفين والطلبة المسيحيين ان يعطّلوا يوماً واحداً في كل من اعيادهم الدينية التالية:

١. اول وثاني ايام عيد الميلاد
٢. رأس السنة الميلادية
٣. احد الشعانين
٤. احد والتين عيد الفصح

المادة الثالثة والعشرون : تلغى هذه التعليمات (تعليمات بواعيد الدوام والامتحانات والعطل للمدارس رقم ٤ لسنة ١٩٨٧) .

وزير التربية والتعليم

دوقان الهنداوي

تعليمات معدلة للتعليمات الخاصة بتحديد

مدة التامين للسيارات غير الاردنية لسنة ١٩٨٧

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة للتعليمات الخاصة بتحديد مدة التامين للسيارات غير الاردنية لسنة ١٩٨٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ١ من التعليمات المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٤٩ تاريخ ٢/١١/١٩٨٥ ويستعاض منه بالنص التالي .

المادة (١) لا يسمح لاي مركبة غير اردنية بالدخول الى اراضي المملكة الاردنية الهاشمية الا بعد ان تؤمن لدى الشركة المعتمدة في مركز الحدود على الاشرار التي تلحق بالغير بموجب استعمالها داخل المملكة ، على ان لا تقل مدة التامين عن شهر واحد ولا يسمح لها بالبقاء في المملكة بعد انتهاء هذه المادة الا اذا تم تجديد التامين لمدة الاقامة المصرح بها

رجائي الجاني

وزير الداخلية